# إجراءات البحث الفني و التقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة

مباركي جمال الدين لزرق[1]

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس-

**الملخص:**

أصبحت البحوث الجنائية حاليا تهتم بدراسة الآثار المادية التي يتركها الجناة بمسرح الجريمة و الكشف عن مادتها و طبيعتها و مدلولها لما في ذلك من أهمية للوصول إلى إدانة المتهم ، و يتم هذا الكشف باستخدام الوسائل العلمية الحديثة التي تشمل العلوم الطبيعية والكيميائية والطب الشرعي و علم السموم و تحقيق الشخصية ... إلخ،و شهدت هذه الوسائل العلمية الحديثة طفرة هائلة من التقدم باستخدام تقنيات جديدة مثل : تقنية الحمض النووي ADN وبصمة الصوت، واستطاعت هذه الأدلة أن تزود القاضي الجزائي بأدلة قاطعة و حاسمة تربط أو تنفي العلاقة بين المتهم و الجريمة، وبالتالي أصبح القضاء يعول عليها كأدلة فنية تؤسس عليها الأحكام بالإدانة أو البراءة . و على الرغم من أن الأدلة الجنائية منها ما هو دليل قولي كاعتراف المتهم أو شهادة الشهود ، ومنها ما هو دليل عقلي كالقرائن و الدلائل ، إلا أن الأدلة المادية تبقى لها خصوصيتها على أنها أدلة صامتة لا تكذب .

**الكلمات المفتاحية: مسرح الجريمة، الشرطة العلمية، الجريمة، الآثار الجنائية، الأدلة العلمية،الخبراء**

**Abstract**:

Forensic research has now become concerned with studying the material effects that the perpetrators leave on the crime scene and the disclosure of its material, nature and significance, because of the importance of it to reach the conviction of the accused, and this detection is done using modern scientific methods that include natural and chemical sciences, toxicology and medicine. Personality realization, etc., and these modern scientific methods witnessed a huge breakthrough in the use of new techniques such as: DNA technology and voice tag, and this evidence was able to provide the criminal judge with evidence There is a conclusive and conclusive link between the accused and the crime, and thus the judiciary has become relied upon as technical evidence on which the judgments of conviction or innocence are based. Although forensic evidence, including what is anecdotal evidence such as the confession of the accused or the testimony of witnesses, and some of which is mental evidence such as evidence and evidence, the material evidence remains its specificity as silent evidence does not lie.

Key words: crime scene, scientific police, crime, forensic effects, scientific evidence, experts

---

[1] طالب دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق

**المقدمة :**

بعد أن تطورت أساليب ارتكاب الجريمة و عرف المجرم كيف يستغل هذا التطور في اقتراف جريمته و إخفاء كل الأدلة التي تكشف عنه ، ثم الهروب بسرعة من مسرح الجريمة و الإختفاء بل و محاولة إثبات وجوده بمكان آخر أثناء ارتكابه للجريمة . لذا كان من الضروري على الأجهزة المكلفة بالقضاء على الجريمة أن تقوم بتطوير أساليبها حتى لا تتخلف عن ملاحقة المجرمين و كشف جرائمهم لتصبح دائما في موقف التفوق عليهم، كانت الأدلة القانونية هي المسيطرة على القاضي الجزائي و أهمها الإعتراف ، الذي كان غالبا نتيجة تحقيق مصحوب بالتعذيب لحمل المتهم على الإعتراف بارتكابه لجريمة قد يكون بريئا منها . لكن في العصر الحاضر تغيرت الأمور و أصبحت نظرية الأدلة الإقناعية هي السائدة و أصبح القاضي حرا في تكوين اعتقاده و تقدير الأدلة المعروضة أمامه .

و قد دلت التجارب في التحقيق على أنه متى كشف المحقق عن دليل مادي جر وراءه باقي الأدلة و أنه لا يمكن على الإطلاق أن يرتكب المجرم الفعل و لا يترك أي أثر بمسرح الجريمة ، بل أثره موجود لا يحتاج إلا إلى تيسير السبل لكشفه بواسطة الوسائل العلمية الحديثة التي تعد مكملة لحواس المحققين.

ولما كان لنتائج الأبحاث العلمية و استخداماتها في مجال البحث الجنائي الفني الدور الكبير في إثبات الجريمة و صلتها بصاحبها ، و لهذا كان ضروريا . وللوصول إلى أفضل النتائج . تنظيم جهاز ترتب أقسامه و تحدد اختصاصاته و مهام العاملين به ، يعمل جنبا إلى جنب مع جهاز الشرطة القضائية و تحت سلطته و يساعده في الكشف عن الجرائم . يتمثل هذا الجهاز في الشرطة العلمية بكل مخابرها و التي تضم أبوابا متنوعة من الإختصاصات تجعلها قادرة على تقديم يد العون للقاضي الجزائي ،

و أهمية هذا الموضوع تفرض نفسها في أيامنا هذه ، إذ لم يعد بالإمكان فصل مجتمعنا عن ظاهرة الإجرام التي فاقت كل التوقعات و تجاوزت كل النسب ، و أصبح الجاني يحاول دوما التفوق على جهاز الشرطة و العدالة باستخدامه لتقنيات جديدة في الإجرام ، و كذا بإبقاء نفسه مجهولا و هذا باتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة بمسرح الجريمة حتى لا يترك أي أثر يدل عليه ، و يقبل جهاز الشرطة العلمية دوما التحدي محاولا ترجيح الكفة لصالحه في كل مرة ، و هذا من خلال تبنيه لأحدث التقنيات العالمية في مجال البحث الجنائي ، وعمله المتظافر بدون ملل منذ بداية التحقيق في مسرح الجريمة إلى نهايته بعد فحص الآثار المادية المعثور عليها داخل مخابرها ، و في الأخير الحصول على نتيجة تكشف خبايا الجريمة و تحدد بذلك القائم بارتكابها ليأخذ جزاءه الذي يستحق .

## المبحث الأول: مسرح الجريمة و مدلوله الفني

يعد مسرح الجريمة المفتاح لحل لغز أي جريمة ، فهو اللبنة الأولى و الهامة لبداية التعامل مع القضية ، فإذا صلحت الإجراءات المتخذة في مسرح الجريمة صلح مسار التحقيق في القضية بأكملها .

إن تفحص مسرح الجريمة هو عمل في غاية المهنية و التخصصية و يتطلب سنوات عديدة من الخبرة العملية الممتزجة مع التعليم و التدريب المستمر ، لذلك يخضع خبراء مسرح الجريمة التابعين للشرطة العلمية لتكوين مكثف في هذا الميدان ، كما يتم توفير أحدث الوسائل و المعدات التي تسهل عمل هؤلاء الخبراء على مسرح الحادث . لذلك جزأنا دراسة هذا المبحث إلى مطلبين الأول خصصناه لدراسة مفهوم مسرح الجريمة ، و الثاني نخصصه لدراسة الدلالات الفنية لمسرح الجريمة .**المطلب الأول : مفهوم مسرح الجريمة**

لاشك أن كل مجرم يرتكب جريمة من الجرائم يضع أمامه أمل عدم ضبطه و اكتشافه من قبل الشرطة ، و لما شعر المجرم الحديث بخطورة إمكانية كشفه أخذ يحرص على عدم ترك أي أثر بمسرح الجريمة كلبس القفازات لتفادي ترك بصماته ، و العمل في الأخير على محو جميع الآثار التي تكون عالقة بمسرح الحادث و التي قد تدل عليه ، لكن يبقى هذا الأخير الفرصة الوحيدة لجهات التحقيق للوصول إلى المجرم.

و من ثم نقسم هذا المطلب إلى فرعين : أولهما نتطرق فيه إلى تعريف مسرح الجريمة ، و ثانيهما نتركه لدراسة الدلالات الفنية لمسرح الجريمة .

**الفرع الأول : تعريف مسرح الجريمة**

إن معظم الجرائم التي تقع تخلف وراءها عناصر أساسية هي : الجاني ، المجني عليه ، أداة الجريمة و مسرح الجريمة ، و يعتبر هذا الأخير مستودع أسرار الجريمة المرتكبة ، فمنه تنبثق كافة الأدلة ، فهو بمثابة الشاهد الصامت الذي إذا أحسن المحقق استنطاقه حصل على معلومات مؤكدة .

يؤثر كل عنصر من العناصر السابقة للجريمة و يتأثر بالعناصر الأخرى و بالتالي يأخذ و ينقل آثاره إلى بقية العناصر ، و هي أساس نظرية العالم الفرنسي **لوكارد ليونز 1918** التي تسمى بنظرية المبادلة حيث يقول : " إذا تلامس شيئان فلابد أن يترك أحدهما أثره على الآخر"، و هذه النظرية هي أساس عمل فريق البحث بمسرح الجريمة[1].

لقد اختلف فقهاء علم الإجرام حول تحديد مسرح الجريمة و تعريفه حيث قصره البعض على مكان ارتكاب الجريمة ، بينما يرى البعض الآخر أنه يمتد إلى الأماكن المحيطة به و أماكن الإخفاء و غيرها ، و قد يرى البعض الآخر بضرورة التوسع في مفهوم مسرح الجريمة ، حيث يحدد بأنه المكان أو مجموع الأماكن التي تشهد مراحل الجريمة من إعداد ، تحضير و تنفيذ ، و الذي تنبثق منه كافة الأدلة [2].

---

[1]- هشام عبد الحميد فرج :" **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، الطبعة الأولى ، مطابع الولاء الحديثة القاهرة ، نوفمبر 2004 ص 03

[2] . "**www.kfsc.edu.sa**"، عرض كتاب لمنصور بن عمر المعايطة : الأدلة الجنائية .

ليس بالضرورة أن يكون مسرح الجريمة الإبتدائي هو مكان وقوع الجريمة ، فقد تحدث الجريمة في مكان يصاب فيه الضحية ، ثم يتحامل على نفسه و يتحرك من ذلك المكان إلى مكان آخر أين يلفظ أنفاسه الأخيرة ، و قد ينقله الجاني بعد قتله إلى مكان آخر محاولا إخفاء جثمانه حتى لا يكتشف أمره ، و من ثم فمكان تواجد الجثة يعتبر مسرح الحادث الإبتدائي ، و الذي قد يقود إلى مسرح الجريمة الحقيقي بعد فحصه و تقصي جميع الآثار العالقة به. و منه فقد يكون لجريمة واحدة أكثر من مسرح ، و الذي يشمل بذلك :

- مكان حدوث الجريمة الحقيقي .
- مكان حدوث الوفاة .
- مكان وجود أي أثر مادي يتصل بالجريمة .
- أداة نقل الجثة كالسيارة مثلا .
- منزل المتهم .
- المكان الذي لجأ إليه المتهم بعد هروبه .

لكن رغم ذلك ، غالبا ما يتم استدعاء الشرطة إلى مكان وجود الجثة باعتباره المفتاح الأول لحل لغز الجريمة ، و لوجود آثار مادية غزيرة بهذا الموقع و التي قد توصل إلى أماكن أخرى كمكان وقوع الجريمة إن لم يكن نفسه ، أو مكان تواجد سلاح الجريمة ، أو حتى مكان تواجد الجاني [1] ، وبذلك يمكن القول بأن مسرح الجريمة يعتبر ملكا مؤقتا لسلطات التحقيق بعد علمها بوقوع الجريمة لإشرافها المطلق عليه، و لها أن تتحفظ على هذا المكان و تعين عليه الحراسة اللازمة للحفاظ على الآثار الجنائية .

**الفرع الثاني : أهمية مسرح الجريمة**

تظهر أهمية مسرح الجريمة من الناحية الجنائية في تبيان وقوع الجريمة ومكان فعلها المادي ، حيث يعتبر المصدر الرئيسي للأدلة المادية التي يعتمد عليها في إدانة الجناة ، ويساعد في تحديد الأسلوب الإجرامي و وقت ارتكابه و غيرها من المعلومات التي تفيد سير التحقيق. كما أن لمسرح الحادث أهمية قصوى في إعادة تمثيل الجريمة التي يأمر بها قاضي التحقيق فقد يحمل المتهم على الإعتراف بارتكابه الجريمة بعد أن يسترجع أمامه كل الخطوات التي قام بها عند ارتكابه للجريمة .

و إذا كان مسرح الجريمة عبارة عن نقل صورة صامتة لما حدث به ، فإن إعادة تمثيل الجريمة هو نقل صورة متحركة عنها لذلك يسمى كذلك بـ " استنطاق مسرح الجريمة " [2] . ومن الطبيعي أن يحضر إعادة تمثيل الجريمة كل من له صلة به ، حتى و لو كان المتهم منكرا لارتكابه الجريمة ،

[1] . هشام عبد الحميد فرج : " **معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 04 . 05 .

[2] . عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي التطبيقي**"،"- دار الكتب و الوثائق المصرية القاهرة 1995 ، ص 271 .

وتتدخل هنا عناصر الشرطة العلمية التي لها دور هام سواء بمسرح الجريمة الحقيقي . كما سنرى لاحقا . أو في إعادة تمثيل الجريمة وهذا بإرجاع مسرح الجريمة كما كان عليه أول مرة .

يتم اللجوء إلى إجراء إعادة تمثيل الجريمة غالبا في الجنايات ، كما يمكن اللجوء إليه في الجنح الهامة ،و يأمر به قاضي التحقيق حسب ملاءمة الإجراء ، و يكون ملائما عندما يحتمل تنفيذ الجريمة عدة تأويلات بناء على التصريحات المتناقضة للمتهم و كذا تضاربها وتصريحات الضحية و الشهود ، و حضور المتهم هذا الإجراء ضروري للغاية لاسيما من أجل تحقيق المواجهة بين المتهم و مسرح الجريمة ، لأن ذلك قد يسوقه إلى الإعتراف بارتكابه الجريمة أو حتى يذكر تفاصيل أخرى عن الجريمة كانت غامضة ، و على المحقق فتي الأخير إثبات تنفيذ إجراء إعادة تمثيل الجريمة بناء على محضر به وصف تفصيلي للعملية من حيث التحديد الدقيق لمسرح الجريمة ، و كر كل ما يصدر من أقوال و أفعال عن كل من له صلة بالواقعة الجنائية .[1]

**<u>المطلب الثاني</u> : الدلالات الفنية لمسرح الجريمة**

لمسرح الجريمة دلالات فنية واضحة تتعلق بتبيان وقوع الجريمة من عدمه ، و كذا الهدف منها و الباعث عليها ، و فيما إذا كانت عمدية أم ناتجة عن خطأ ، و مختلف الأدلة التي تنتج عنها ، كما أن له دلالة قوية فيما يتعلق بأطراف الجريمة ، و كل ما جرى بينهم أثناء وقوعها ، و من ثم نوضح هذه الدلالات من خلال فرعين : حيث ندرس أولا دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية و أدلتها ، و ثانيا دلالة مسرح الجريمة على أطرافها .

**<u>الفرع الأول</u> : <u>دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية و أدلتها</u>**

لا يخلو مسرح الجريمة من آثار لها أهميتها في التحقيق ، وهذه الآثار تعد من أهم ما يستعين به المحقق في تحقيقه للوصول إلى اكتشاف الجاني و كذا ارتكاب الجريمة و كيفية تنفيذها ، بل تعد هذه الآثار هي الغاية التي يسعى المحقق إليها من وراء المعاينة التي يقوم بها فيضع يده على علامات و ماديات لها دلالتها ، و تعبر عن أمور عديدة .و هي آثار كثيرة لا يمكن حصرها تختلف من جريمة إلى أخرى ، و تتوقف وجودا و عدما باختلاف المجرمين أنفسهم ، فمنهم من يبلغ به الذكاء و الحرص مبلغا كبيرا فيزيل بقدر الإمكان الآثار التي قد تنم عن شخصيته ، حيث يغسل ملابسه الملطخة بالدماء ، أو يدفن الجثة في مكان غير مسرح الجريمة حتى لا يهتدي إليها أحد ، ومنهم من يفوته ذلك بسبب الإرتباك الذي يسببه ارتكاب الجريمة. ولكن الجاني مهما أوتي من الفطنة و الحذر ، فلابد أن ينسى اتخاذه بعض الإحتياطات ، و بذلك فإن مسرح الجريمة و إن لم يجد به خبراء مسرح الحادث أي أثر مادي ظاهر، فإنه تبقى به بعض الآثار الدقيقة التي لا ترى بالعين المجردة .[2]

---

[1] . عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي**" . الطبعة الثانية . القاهرة مصر ص 271 .

[2] . عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي التطبيقي**"، المرجع السابق ص 272 . 273 .

إن معاينة مسرح الجريمة و تفتيشه هو الذي يبين وقوع الجريمة من عدمه. فوجود طعنات عديدة بالجثة مثلا يدل صراحة على حدوث جريمة قتل و ليس انتحار أو وفاة طبيعية و على العكس فإن وجود الحذاء بجوار كرسي أو منضدة و في نفس المكان تتدلى جثة يدل على أن الواقعة هي انتحار ، و وجود الخزنة الخاصة بالمنزل أو المحل مكسورة يدل على وقوع سرقة[1] .

ليس هذا فحسب ، بل إن مسرح الجريمة يؤكد وقوع الجريمة حتى و لو انعدم محلها ، فقد يلجأ الجاني إلى نقل محل الجريمة كالجثة مثلا إلى مكان آخر ، إلا أن معاينة مسرح الجريمة يؤكد حدوثها كأن يعثر على بقع دموية أو غيرها من الآثار. كما يتيح مسرح الجريمة تحديد مكان ارتكابها، فالعثور على جثة داخل سيارة و عليها آثار أتربة أو مخلفات زراعية يدل على أن الجريمة وقعت بمكان آخر غير مكان اكتشافها[2].

يحدد كذلك مسرح الجريمة نوع هذه الجريمة ، فوجود آثار الإحتراق و آثار الأعيرة النارية بجثة القتيل تدل على أن جريمة القتل نفذت باستعمال سلاح ناري ، و وجود بقع منوية على فراش المجني عليها أو مشاهدة آثار أخرى كسحجات ظفرية حول عنقها تدل على جريمة الإغتصاب بالقوة، و هكذا ...[3]

زيادة على ما سبق يكشف مسرح الجريمة عن وقت ارتكابها ، فوجود المصابيح مضاءة نهارا، و على غير العادة يدل على أن الواقعة ارتكبت نهارا ، و قد يحدد حتى يوم وقوع الجريمة مثلا من خلال الصحف الموجودة بالمنزل أو نتيجة تعفن الأطعمة ، أو ملاحظة التغيرات التي تطرأ على الجثة مثل الزرقة أو بداية التحلل ، و يحدد هذا الزمن الطبيب الشرعي عند تفحصه الجثة .

يبين كذلك مسرح الجريمة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت عمدا أم بطريق الخطأ ، فالعثور على آثار فرامل السيارات في مكان اكتشاف الجثة بالطريق يساعد على كشف أسلوبها ، حيث تترك عجلات السيارة آثارا على سطح الطريق الصلب عند استعمال الفرامل للوقوف فجأة ، خاصة عندما تكون السرعة عالية ، فبمجرد استعمال الفرامل تتوقف العجلات عن وتبقى السيارة مستمرة في الإندفاع مما يولد احتكاكا بين العجلات و الطريق ، حيث تنفصل ذرات من إطارات السيارة و تلتصق بسطح الطريق تاركة علامات سوداء ، فآثار الفرامل بمسرح الجريمة قد تحدد و في غالب الأحيان أن الجريمة ارتكبت عن طريق الخطأ[4].

---

[1]. أحمد عبد اللطيف الفقي :" **الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** ". سلسلة حقوق ضحايا الجريمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع 2003 ص 58 .

[2]. أحمد عبد اللطيف الفقي : نفس المرجع ص 58 . 59 .

[3]. عبد الفتاح مراد: **"التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي"** . الطبعة الثانية . القاهرة مصر المرجع أعلاه ص 274 .

[4]. عبد الفتاح مراد: **"التحقيق الجنائي التطبيقي"**. المرجع السابق ص 274 . 275 .

. أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** ". سلسلة حقوق ضحايا الجريمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع 2003 . ص 59 .

قد يحدد مسرح الجريمة الهدف من ارتكابها، فعند رؤية محتويات الشقة مبعثرة و الأبواب أو الخزائن مكسورة ، مع اختفاء بعض المحتويات فالدافع هنا هو السرقة فقط ، في حين إذا وجدت عدة طعنات بالجثة دون أن تمس الشقة أية تغييرات أو بعثرة لأثاثها ، فيظهر ذلك أن دافع الجريمة هو الإنتقام .

و أخيرا فإن مسرح الجريمة بتحديده للآثار التي خلفها الجاني يمكن تحديد اختصاص الخبراء الفنيين الواجب انتقالهم إلى مسرح الجريمة للإستعانة بهم و الإسهام في سير التحقيق و لفك رموز الجريمة و ضبط الفاعل [1].

**الفرع الثاني : دلالة مسرح الجريمة على أطراف الجريمة**

إن مهمة رجل الشرطة و خبراء مسرح الحادث في مسرح الجريمة هي جمع أكبر قدر من الحقائق التي توصل إلى التعرف على الجاني ، و الكشف عن مكانه و تقديم الأدلة التي تؤيد اتهامه ، لأن الجاني حال ارتكابه للجريمة يكون في حالة غير طبيعية ، مما يؤدي إلى تساقط بعض معلقاته ، كبقايا سيجارته ، شعرة من رأسه ، حافظة نقوده ، ساعة معصمه ...إلخ ، وخاصة بصمات أصابعه بحيث لا يمكنه تذكر كل الأشياء التي لمسها بمسرح الجريمة حتى يمحي آثارها .

كما أن مسرح الجريمة يساعد في تحديد عدد الجناة و دور كل واحد منهم على وجه التحديد، فإذا تبين أن هناك تعددا في المسروقات و استهدفت الأجهزة الثقيلة و كبيرة الحجم فلا يمكن التصور أن شخصا واحدا قام بذلك بمفرده ، كما أن العثور على أعقاب سجائر بماركات مختلفة أو تعدد بصمات الأصابع و آثار الأقدام مع اختلافها و تباينها تدل على تعدد الجناة [2].

قد يدرك الجاني في بعض الحالات أن تحديد شخصية المجني عليه سيكشف أمره لوجود خلافات قديمة بينهما معلومة لدى الجميع ، فيعمد إلى محاولة تضليل الشرطة بقيامه بتجريد الجثة من وثائق الهوية أو تشويهها أو حتى حرقها ، و هنا يكون تحديد شخصية المجني عليه من أهم الأمور التي من شأنها الوصول إلى ضبط الجاني ، الأمر الذي يستلزم معه اتخاذ بعض الإجراءات كسرعة تصوير جثة المجني عليه ، رفع بصماته ، فحص و تحديد علامات مميزة في جسده إن أمكن كالوشم أو آثار عمليات جراحية قديمة ، فذلك يساعد في التعرف عليه .

كما يحدد مسرح الجريمة طبيعة العلاقة بين الجاني و المجني عليه، فالدخول المشروع للجاني إلى منزل المجني عليه دون وجود ما يثبت أي كسر للأبواب و النوافذ، يدل على وجود علاقة بين الجاني و المجني عليه ، لكن هذه الفكرة غير عامة ، فقد يطرق الجاني باب شقة المجني عليه ، وعندما يفتحه هذا الأخير يدفعه الجاني إلى داخل الشقة أو يهدده بواسطة سلاح و يدخله دون وجود آثار عنف .

[1]. أحمد عبد اللطيف الفقي : نفس المرجع ص 60 .

[2]. أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** "، المرجع السابق ص 61 . 62 .

. عبد الفتاح مراد : " **التحقيق الجنائي التطبيقي** "، المرجع السابق ص 274 .

كما أن وجود آثار مأكولات أو مشروبات بمسرح الجريمة تشير إلى قيام المجني عليه باستضافة الجاني في بيته و هو ما يعزز وجود صلة بينهما ، و قد يكشف مسرح الجريمة عن وجود مقاومة بين الجاني و المجني عليه مثل وجود آثار من شعر الجاني أو أنسجته بين أظافر المجني عليه ، أو وجود بقع دماء متناثرة مع اختلافها في الفصيلة [1] .

و يظهر في الأخير أن مسرح الجريمة يعد بؤرة الحدث الذي تنبثق منه كافة الأدلة ، فهو يزود المحقق بنقطة البدء في بحثه عن الجاني و يكشف عن معلومات هامة تفيد فريق خبراء مسرح الحادث عند انتقالهم و مباشرة عملهم .

**المبحث الثاني: إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة**

إن تخلف الآثار المادية بمسرح الجريمة قد تتأثر أو تزول بفعل عدة عوامل ، لهذا كان لزوما على رجال الشرطة التنقل سريعا إلى مسرح الحادث و القيام بكافة الإجراءات اللازمة لحمايته وتحصين هذه الآثار ، و لا تؤتي بذلك جهود المخبر العلمي ثمارها دون اجتهاد و تفاني المحققين و خبراء مسرح الحادث بمكان الجريمة .

و من ثم قسمنا دراسة هذا المبحث إلى مطلبين أساسين : حيث ندرس في المطلب الأول حماية وتحصين مسرح الجريمة ، و ندرس في الثاني الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية .

**المطلب الأول : حماية و تحصين مسرح الجريمة**

عند وقوع أية جريمة معينة يتم تبليغ الشرطة بحدوثها سواء عن طريق الهاتف أو حضور المبلغ شخصيا إلى أقرب مركز شرطة لإبلاغهم عن وقوع تلك الجريمة ، هنا يجب على متلقي بلاغ الجريمة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من الشخص المبلغ تخص البيانات التالية :

- العنوان التفصيلي لموقع الجريمة .
- نوع الجريمة .
- تحديد وقت حدوثها و وقت الإبلاغ .
- السؤال عن المتهم إن تمكن المبلغ من رؤيته .
- ذكر أوصافه ﴿ *ملابسه ، طوله ، ملامح وجهه ، مميزاته الخاصة ...* ﴾ .
- ذكر أوصاف السيارة التي كان يستقلها المتهم ﴿ *لونها ، نوعها ، رقمها ...* ﴾ .
- هل مازال المتهم موجودا بمكان الجريمة أم هرب .
- أخيرا الإستفسار عن هوية المبلغ ﴿ *اسمه ، عنوانه ...* ﴾ .

و على رجل الشرطة في كل الأحوال الإنتباه ، فقد يكون المتهم هو المتصل للإبلاغ عن جريمته [2].

[1] . أحمد عبد اللطيف الفقي : المرجع أعلاه ص 62 . 63 .

[2] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 09 و ما بعدها .

تقع على متلقي البلاغ عن الجريمة التزامات هامة حيث يجب عليه إعلام ضابط الشرطة القضائية بذلك ﴿ *إن لم يكن هو ضابط شرطة قضائية* ﴾ ، و على هذا الأخير القيام ببعض الإجراءات اللازمة و الضرورية التي تفيد في الأخير في تشكيل فريق بحث متكامل يحاول قدر المستطاع الإستفادة من مسرح الحادث للحصول على ما ينير لهم طريق الكشف عن خبايا الجريمة.

و بذلك سنتطرق لدراسة هذا المطلب من خلال فرعين أساسيين: خصصنا الأول منهما لدراسة سرعة التنقل لمسرح الجريمة كأهم سبيل لحماية مسرح الجريمة و تحصينه ، لنخصص الفرع الثاني لدراسة وصف مسرح الجريمة و الذي هو من أهم الضمانات لتحصين مسرح الجريمة وحمايته من أي تغيير .

**<u>الفرع الأول</u> : <u>سرعة الإنتقال إلى مسرح الجريمة</u>**

إن إسراع الشرطة إلى مسرح الجريمة بمجرد الإبلاغ أو العلم بوقوع الجريمة ، هدفه الأساسي المحافظة على مسرح الجريمة و تأمينه و ضبط الجناة ، لأنه لا يمكن القيام بهذه المهام قبل وصول الشرطة، و نستدعي الإنتباه منذ البداية إلى أهم الإجراءات الواجب اتخاذها عند الإنتقال لمسرح الجريمة و قد نص قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[1] على بعض هذه الإجراءات.

**<u>أولا</u> : <u>إخطار وكيل الجمهورية</u>**

لقد نصت المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه يجب على ضابط الشرطة القضائية الذي بلغ بجناية في حالة تلبس أن يخطر بها وكيل الجمهورية على الفور حيث ينتقل بعد ذلك ضابط الشرطة القضائية بدون تمهل إلى مكان وقوع الجناية لاتخاذ جميع التحريات اللازمة ، و عليه أن يسهر على المحافظة على الآثار التي يخشى أن تختفي وله أن يضبط كل ما يمكنه أن يؤدي إلى إظهار الحقيقة .

و لا يقتصر إبلاغ وكيل الجمهورية فقط بالجناية المتلبس بها، حيث أن ضابط الشرطة القضائية ملزم بمجرد علمه بوقوع أفعال تمس بالسلامة الجسدية للأشخاص كجرائم القتل بإبلاغ وكيل الجمهورية فورا و بكافة الوسائل [2].

وعليه يظهر هنا تولي وكيل الجمهورية إدارة الضبط القضائي على مستوى المحكمة التي يعمل بدائرة اختصاصها ، و هذا من خلال ضرورة تبليغه بكافة الشكاوى والبلاغات عن الجرائم حتى يقرر بشأنها . و إذا قرر الإنتقال إلى مسرح الجريمة فيترتب عن ذلك رفع الضابط يده عن البحث و التحري إذ

---

[1] . الأمر رقم "**155/66**" المؤرخ في 18 صفر سنة 1386 هـ الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 ، المتضمن" **قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**" المعدل و المتمم .

[2] . يوسف قادري : " **الطب الشرعي و المحاكمة العادلة**"، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع و الآفاق . الجزائر يومي 25 . 26 ماي 2005 ، الديوان الوطني للأشغال التربوية 2006 ص من 53 إلى 61 .

يرجع الإختصاص هنا لوكيل الجمهورية حيث يباشر الإجراءات بنفسه، أو يكلف ضابط شرطة قضائية بمتابعتها ، و هذا ما أكدته المادة 56 من قانون الإجراءات الجزائية [1].

و نفس الإجراء يتبع في حالة العثور على جثة شخص و كان سبب الوفاة مجهولا أو مشتبه فيها ، و سواء كانت الوفاة نتيجة عنف أو بدون عنف، فعلى ضابط الشرطة القضائية إبلاغ وكيل الجمهورية على الفور بذلك، و ينتقل ضابط الشرطة على الفور بغير تمهل إلى مسرح الجريمة للقيام بالمعاينات اللازمة، و قد ينتقل وكيل الجمهورية إلى المكان إذا رأى ضرورة لذلك، و يصطحب معه خبراء فنيين منهم الطبيب الشرعي لتحديد سبب الوفاة، و قد ينتدب لإجراء ذلك ضابط شرطة قضائية و هذا ما أشارت إليه المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية [2].

**<u>ثانيا</u> : <u>الإنتقال إلى مسرح الجريمة</u>**

إن أهم إجراء يتم اتخاذه بعد إخطار وكيل الجمهورية بوقوع الجريمة، هو تحديد الضباط المتنقلين لمسرح الجريمة مجهزين بالأدوات المطلوبة مع تحديد من هو الشخص الذي يصدر الأوامر ، و هذا حتى يكون العمل بانتظام مما يحقق نجاح التحقيق الجنائي [3] ، و يجب ألا يصدر عن كل ضابط شرطة ينتقل إلى مسرح الجريمة أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير على قيمة الآثار المادية، وعلى ضابط الشرطة المسؤول على مسرح الجريمة ﴿ *المحقق* ﴾ أن يقوم بتسجيل وقت الإنتقال إلى مكان الحادث ، باعتباره أمرا مهما يتيح له معرفة المدة التي تفرق بين الإبلاغ عن وقوع الجريمة و الإنتقال، و يسمح كذلك بتقدير الأدلة و أقوال الشهود و ظروف الواقعة بصفة عامة ، و لأن تدوين الوقت يضفي الدقة على الأعمال [4].

و من المعروف أن قيمة مسرح الجريمة تتدهور بسرعة بفعل الزمن، فقد يموت المجني عليه أو تقضي العوامل الطبيعية كالأمطار و الرياح على الآثار أو تلوثها أو تدمرها فعامل السرعة هنا ذو أهمية بالغة ، حيث أن التأخر في الإنتقال إلى مسرح الجريمة دقيقة واحدة يؤخر التحقيق في القضية ليوم كامل ، في حين أن التأخر في الإنتقال لمدة ساعة يؤخر التحقيق لشهر كامل [5].

لهذا فالتأخر في الإنتقال إلى مسرح الجريمة قد يكون هو الفيصل في بقاء الأدلة من اندثارها و يؤدي ذلك في الأخير إلى بحث عميق لا يستقر على شيء .

---

[1]. عبد الله أوهايبية :" **شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**".التحري و التحقيق . دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2005 ، ص62 . 63 .

[2]. تلماتين ناصر. بن سالم عبد الرزاق : "**الطب الشرعي و الأدلة الجنائية** ". أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي . الواقع والآفاق. المرجع السابق ص من 39 إلى 49 .

[3]. عباس أبو شامة :" **الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة**"، المرجع السابق ص 71 و ما بعدها .

[4]. أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة**"، المرجع السابق ص 64 . 65 .

[5]. هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**" . المرجع السابق ص 15 .

**ثالثا : التحفظ على مسرح الجريمة**

عندما يصل أول ضابط شرطة إلى مسرح الجريمة حسب المادة 42 من قانون الإجراءات الجزائية، عليه القيام بأول إجراء و هو التحفظ على مسرح الجريمة بما فيها الآثار المتواجدة به ، و نعني بمسؤولية التحفظ على مسرح الجريمة ، هو إبقاء مكان الحادث في نفس الظروف المادية التي كان عليها عندما تركه الجاني ، و مراعاة عدم لمس أو إزالة أي أثر مادي أو نقله[1]. و عليه القيام ببعض الإجراءات كمنع دخول المتطفلين إلى مسرح الجريمة و العبث بمحتوياته، وكذا التأكد ما إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أم توفي ، و عليه كذلك إبعاد الصحفيين و منعهم من تسجيل معلومات عن أعمال التحقيق الأولية التي تم التوصل إليها ، و هذا لتفادي تسرب أية معلومة كون أن ذلك يساعد الجاني في أخذ احتياطاته حتى لا يكشف أمره .

كما يجب على ضابط الشرطة القضائية بمجرد وصوله إلى مسرح الجريمة أن يقوم بتأمينه عن طريق إحاطته بالشريط الأصفر العازل و هذا ليعزل مسرح الجريمة عن باقي الأماكن ، ولعل هذا الإجراء من أهم الإجراءات حتى يتم تطويق مسرح الحادث، و كذا التحفظ على كافة الآثار المتواجدة به [2] .

ومن الضروري في هذا العمل قيام المحقق أو ضابط الشرطة المتواجد بمسرح الجريمة بتحديد الأشخاص الذين دخلوا إلى مسرح الجريمة لاستبعاد بصماتهم، و إذا كان الضحية مازال على قيد الحياة أو وجود أشخاص آخرين مصابين عليه استدعاء الإسعاف، مع مراعاة إرسال حراسة معهم لاحتمال أن يتفوه أحدهم بأقوال قد تفيد التحقيق، أو تفاديا لاحتمال هروبهم [3].

**رابعا : انتقال خبراء الشرطة العلمية**

إن الإجراءات السالفة الذكر و التي يقوم بها أول ضابط شرطة قضائية يصل إلى مسرح الجريمة ، تكون في انتظار وصول خبراء مسرح الجريمة التابعين للشرطة العلمية ومن بينهم الطبيب الشرعي، والذين يتم استدعاؤهم بموجب تسخيرة وكيل الجمهورية للتنقل والقيام بالمعاينات اللازمة لمسرح الجريمة. ومن ثم يصبح كل من هم بمسرح الجريمة بمثابة فريق واحد متكامل يشكل فريقا للبحث في مسرح الجريمة، و كل واحد يحاول القيام بدور يكمل دور الآخر للوصول إلى أدق النتائج و أقربها إلى الحقيقة.

على المحقق و فريق الشرطة القضائية أن يسهلا عمل خبراء الشرطة العلمية بفرض حماية بالمكان ووقاية للأدلة، و كذا إبعاد الأشخاص غير المسؤولين من المكان و منع دخولهم ، وينبغي الإحتراس

---

1. خلف الله عبد العزيز : "**إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة**"، مجلة الشرطة الجزائر ، عدد 70 ديسمبر 2003 ص 13 . 14 .

. أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** "، المرجع السابق ص 65 .

2. "**www. Al-akhbar .com**" . كيف تدار التحقيقات بمسرح الجريمة . مقال جريدة الأخبار العراقية بتاريخ 15 جانفي 2007 .

3. أحمد عبد اللطيف الفقي : نفس المرجع ص 65 .

من إلتقاط أو تحريك الأشياء بالمكان لأي غرض حتى لو كان لترتيبه ، وهذا حتى لا تصبح حجة الدليل موضع شك و تسقط قيمته لدى العدالة ، كما عليه إبلاغ خبراء الشرطة العلمية بما توفرت لديه من معلومات عن الجريمة حتى يتمكن الفريق من تحديد المهام المطلوبة [1].

يجب على المحقق توسيع دائرة التحفظ ليشمل مكانا أوسع، إذا ما رأى خبراء مسرح الجريمة ضرورة لذلك ، فإذا كان مسرح الجريمة هو غرفة مثلا فقد يقتضي التحقيق توسيع نطاق الحماية ليشمل المنزل بأكمله ، و قد يمتد إلى الساحة المحيطة به أو الحديقة ، أو أية أماكن أخرى يشتبه في وجود آثار مادية بها [2].

يعد دور خبراء الشرطة العلمية دورا جوهريا ، حيث يساهمون إلى حد بعيد في كشف غموض الجريمة و هذا طبقا لتخطيط منظم ، حيث يأتي دور الطبيب الشرعي على رأس قائمة الخبراء لتولي الفحص الخارجي للجثة و التحقق من الوفاة و تحديد وقت حدوثها و معاينة مواضع الإصابة و وصف كل إصابة على حدى، مع وصف وضع الجثة و تحديد اتجاهها . لهذا وجب على المحقق أو ضابط الشرطة القضائية عند وصوله لمسرح الجريمة ألا يلمس الجثة ، و أن يحاول قدر الإمكان عدم تحريكها من مكانها ، و بعد فحص الجثة من قبل الطبيب الشرعي لابد من نقلها بصفة سريعة للمراكز الصحية لحفظ الجثث . و حتى تحقق هذه الإجراءات النتائج المرغوب فيها ، فلا بد من التنسيق بين عمل المحقق و فريقه و بين خبراء الشرطة العلمية القائمين على حماية مسرح الجريمة المكلفين برفع الآثار المادية للجريمة [3]، و كذا تفهم كل فرد لمهام باقي أفراد طاقم البحث .

**<u>الفرع الثاني</u> : <u>وصف مسرح الجريمة</u>**

إن من ضمانات تحصين و حماية مسرح الجريمة هو الوصف الدقيق للحالة التي وجد عليها هذا المكان ، و يعد هذا الإجراء ضروريا و هاما حيث يفيد التحقيق على طوله و خاصة يفيد جهات المحاكمة عند عرض القضية عليها، و على المحقق الجنائي أن يتذكر دائما بأن رؤيته و تفحصه لمسرح الحادث بعد وقوع الجريمة سيكون لمرة واحدة ، لذلك وجب عليه توثيق كل الملاحظات المتعلقة بمسرح الجريمة [4]، و يتم هذا الوصف بواسطة ثلاث طرق هي : الوصف الكتابي، تصوير مسرح الحادث ، و الرسم التخطيطي للحادث .

---

1. خلف الله عبد العزيز: " **إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة**"، المرجع السابق ص 14 . 15 .
. هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 49 .

2. هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع ص 26 . 27 .

3. "**www. Gabib.com** ". مسرح الجريمة و أهميته ، مقالات و استشارات قانونية .

4. هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "،المرجع السابق ص 97 .

**أولا : الوصف الكتابي لمسرح الجريمة**

يعتبر وصف مكان الحادث كتابة من أقدم الطرق المتبعة في نقل صورة صادقة عن محل الحادث في محضر التحقيق، وهذا بقصد إطلاع القاضي عليه حتى يتمكن من تصور حالة الجريمة وقت حدوثها و المكان الذي ارتكبت فيه ، فيبدأ المحقق الجنائي عمله بتحديد تاريخ و وقت الوصول إلى مسرح الجريمة ، ثم وصف الحالة الجوية للمكان لما لها من تأثير على الآثار المادية المتواجدة به ، و كذا نوعية الضوء هل هو طبيعي أم اصطناعي و مدى وضوح الرؤية. و إذا كانت الجريمة قتلا ، فعليه وصف الجثة و كل ما يتعلق بها من آثار وجروح، و وصف أداة الجريمة إن وجدت وتحديد مكانها ... إلخ من المعلومات الضرورية .

رغم أن الوصف بالكتابة أصبح شيئا فشيئا يفقد جزءا من أهميته بعد إدخال فن التصوير و الرسم التخطيطي، إلا أنه مازال يعد من أهم الوسائل التي يمكن بها وصف مسرح الجريمة بكل تفاصيله، و لازالت هذه الطريقة تقوم بدورها الهام فيما لا يمكن لآلة التصوير أو الرسم التخطيطي أن يقوموا به [1] .

**ثانيا : تصوير مسرح الجريمة**

يعتبر التصوير في عصرنا اليوم سواء باستخدام آلات التصوير الفوتوغرافية أو كاميرات الفيديو من الوسائل الهامة التي تستعين بها الشرطة العلمية لتسجيل الآثار و الأدلة المرئية و غير المرئية وتقديمها في شكل صور ، لتكون أدلة أو قرائن حسب قوتها في الإثبات، و للتصوير الجنائي أهمية بالغة في كشف الجريمة في مجالات متعددة منها تصوير الحوادث و كذا تصوير الآثار المتواجدة في مسرح الجريمة ، و تصوير العملات الورقية المزيفة ...، و لهذا التصوير أهمية بالغة فهو يساعد على إعادة تمثيل الجريمة و تقديم الدليل لإثباتها، ولقد أدرك كثير من المحققين أن للتصوير الجنائي مزايا جمة فأصروا على ضرورة الإستعانة به في التحقيق و خاصة أن له ميزة إبراز دقائق و تفاصيل معينة كثيرا ما تكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبحث الجنائي.[2]

و من الصعب حصر القضايا التي يتعين معها الإستعانة بالتصوير الفوتوغرافي إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أنه ضروري دائما في حالتين :

- متى كانت الصور أو الكاميرا ستعطينا نتائج أفضل مما يمكننا الحصول عليه بالعين المجردة .
- و في كل الظروف التي تتطلب الرجوع مستقبلا إلى الصور .

و التحقيق الجنائي الفني يعتمد اعتمادا كبيرا على تصوير مسرح الجريمة، لأن الوصف الكتابي مهما كان دقيقا لا يؤدي ما تؤديه الصورة الفوتوغرافية و كلنا ندرك الجهد الذي يبذله المحقق في شرح

[1] . خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 35 . 36 .
. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 97 .
[2] . خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 134 .

المعاينة محاولا وصف كل شيء و تحديد مكانه و موقعه بكل دقة حريصا على ألا ينسى حقيقة من الحقائق أو أثرا من الآثار ، مما يستدعيه أن يدون الصفحات الطويلة، بينما يمكن أن تختصر الصورة الفوتوغرافية كل هذا الشرح و تكون أصدق من بيان في تحديد الحقائق [1] ، و هذا فضلا على أن الوصف مهما كان دقيقا لن ينقل بشاعة الجريمة و منظرها إلى المحكمة، كذلك فإن الإحساس بمظهر الجريمة الذي انطبع لدى المحقق عند معاينته لمسرح الحادث يتلاشى بمضي الوقت و خاصة إذا نظرت القضية بعد بضع سنوات ، في حين أن الصورة الفوتوغرافية تنقل المنظر من جديد إلى ساحة القضاء ، فيكون لها في نفس القاضي الأثر الذي أحس به المحقق مهما تقادم الزمن، و سيخرج القاضي بعد اطلاعه على تلك الصور بنتيجة أفضل في الحكم على الأمور.

و تبدو أهمية التصوير في الحوادث حيث لا يمكن استيعاب مظهرها بالوصف الدقيق ، فيتم اللجوء للتصوير لتبيان تفاصيل هذه تفاصيل هذه الحوادث مثل جرائم القتل و الحريق و حوادث المرور و جرائم السطو ...، كما تبدو أهميته في الحالات التي يتغير مظهرها بمرور الزمن مثل الجروح على اختلاف أنواعها، و خاصة إذا كن نسعى لمعرفة الآلة المستعملة في إحداثها أو الإتجاه الذي وقع منه الإعتداء ، أو مقدار جسامتها .

و للتصوير دور هام في تسجيل الآثار المادية التي نعثر عليها في أماكن الحوادث قبل نقلها أو إزالتها ، كتصوير بصمات الأصابع و آثار الأقدام قبل رفعها ، لأنه إذا لم يتخذ إحتياطات كافية يكون رفع هذه الآثار عرضة للإتلاف، كما أن الإتجاه الحديث في الدول المتحضرة يقوم على أساس تصوير البصمات في المواضع التي يعثر عليها ، إذ يكون في إثبات وجود البصمة على سطح معين بمكان الحادث بواسطة التصوير أثره في تأكيد صحتها ، فلا يدعي المتهم أنها لم تكن بمكان الحادث [2] .

و يعتبر تصوير مسرح الحادث مكملا للوصف الكتابي و هو من أهم إجراءات المعاينة الفنية الحديثة لمسرح الجريمة، سواء بواسطة أجهزة التصوير الفوتوغرافي، أو أجهزة الفيديو [3] ، حيث يظهر الأثر الجنائي و كل تفاصيل مسرح الجريمة بصفة مرئية و بشكل يفوق الوصف الكتابي . و يمكن الرجوع إلى الصور الفوتوغرافية أو جهاز الفيديو في إطار التحقيق للكشف عن أمور لم تكن قد عاينتها فرقة مسرح الجريمة ، كما أن له أهمية بالغة في إعادة تمثيل الجريمة .

تبدأ مراحل تصوير مسرح الجريمة في تقدم فرقة التصوير الجنائي حيث تقوم بتصوير جميع أركان مسرح الجريمة ، و جميع الآثار المادية المتواجدة به ، و هذا دون تحريك أو تغيير لأي أثر بالمكان لتبيان الحالة التي ترك فيها الجاني مسرح الجريمة، ثم يتم وضع أعمدة مرقمة أمام كل أثر حيث يتم

---

[1] . عبد الفتاح مراد : "**التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي** "، المرجع السابق ص 85 . 86 .

[2] . مسعود زبدة : " **القرائن القضائية** "، المرجع السابق ص 85 . 86 .

. عبد الفتاح مراد :" **التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي**"، المرجع السابق ص 113 .

[3] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 97 .

إعادة تصوير مسرح الجريمة بمعية هذه الأعمدة حتى تظهر بأن لكل أثر رقما معينا؛ ونصل إلى آخر مرحلة من التصوير عندما تقوم فرقة رفع البصمات برفع الآثار الجنائية من مكانها فإن المصور يقوم بتصوير هذه اللحظة لتبيان الدقة في العمل و تحديد أن الأثر قبل تلك اللحظة لم يتم تحريكه من مكانه حتى لا تسقط قيمته لدى العدالة .

إذا وجدت جثة بمسرح الجريمة يتم التقاط صورة للوجه كاملا و أخرى للجانب الأيمن من الوجه و عند الضرورة يمكن التقاط صور أخرى لكامل الجسم و كذلك للجانب الأيسر من الوجه، كما يجب أخذ صور تفصيلية للإصابات و الأسنان و الوشم و آثار العمليات و الملابس مع ضرورة وضع شريط قياس أو مسطرة مدرجة على الشيء أو بجواره .و لا يسمح بدفن أي جثة لشخص مجهول إلا بعد تصويرها و أخذ بصماتها، و يلزم أن يتم التصوير هنا في أسرع وقت قبل أن يلحق الجثة التعفن و التغير في الملاحق، و لا يجوز أبدا استعمال مصابيح كاشفة عند تصوير الجثث المبللة أو المغطاة بالدم لأن الإنعكاسات قد تخفي تفاصيل الصورة .[1]

و من الواجب أن ننتبه في الأخير إلى الظروف التي تؤثر في الصور الفوتوغرافية، فلابد من مراعاة أن تكون أشعة الشمس موجهة من أحد جانبي الكاميرا أو من خلفها، و عند تصوير الأشخاص في الفضاء نلاحظ أنه إذا كان الضوء في وجه الشخص مباشرة ، فإن ذلك يجعله يبدو مسطحا في الصورة أما أشعة الشمس فتعطيه تفاصيل بارزة ، كما أن التصوير داخل منزل يستحسن استعمال الضوء الصناعي .[2]

**ثالثا : الرسم التخطيطي لمسرح الجريمة**

هو عبارة عن رسم خطي بسيط يشير إلى المظهر الأول لمسرح الجريمة و كذا موضع وجود الجثة و علاقته بأشياء أخرى ثابتة و هامة في المسرح ، و يتم تمثيل كل عنصر متواجد بالمكان برسم بسيط متعارف عليه دوليا لإثبات وجوده و ليس لإظهار تفاصيله، لأن هذه الأخيرة هي مهمة التصوير الفوتوغرافي ، و هو إضافة جيدة للتقرير المكتوب و الصور الفوتوغرافية المأخوذة من مسرح الحادث .

يمتاز الرسم التخطيطي عن الصور الفوتوغرافية بإمكانية حذف التفاصيل غير الضرورية التي تظهر في الصور الفوتوغرافية، و ذلك بإبراز الآثار الهامة و التركيز عليها و هو ما يجعله أداة مفيدة و هامة لمسرح الحادث الجنائي .[3]

وتظهر أهمية الرسم التخطيطي للحادث في جرائم معينة كحوادث المرور على اختلاف أنواعها ، و حوادث الحريق العمدي ، و قضايا القتل و السرقة . و لابد أن يتم تحديد مقياس رسم ثابت أثناء الرسم التخطيطي حتى يبين كافة القياسات المأخوذة من مسرح الحادث .

[1] . قدري عبد الفتاح الشهاوي : "**أدلة مسرح الجريمة** "، المرجع السابق ص 85 . 86 .
[2] . عبد الفتاح مراد : المرجع السابق ص 115 .
[3] . هشام عبد الحميد فرج : المرجع السابق ص 106 و ما بعدها .

وتتم طريقة العمل في الواقع بتحرير الخبير الجنائي لرسم تخطيطي ابتدائي أو تحضيري عند وصوله لمسرح الحادث و بعد قيامه بالقياسات اللازمة يحرر الرسم التخطيطي النهائي و الذي يجب أن يحتوي على كافة المعلومات المتعلقة بموقع الحادث، نوع الجريمة، تحديد الإتجاهات الأساسية ﴿ شمال . جنوب . شرق . غرب ﴾، إضافة إلى بيانات أخرى كحالة الطقس ، و نوعية الأرض، و خاصة تحديد وقت و تاريخ إعداد الرسم و تحديد القياسات و الأبعاد [1] .

**المطلب الثاني : الطرق الفنية لرفع الآثار الجنائية**

يتوقف نجاح أو فشل إجراءات البحث الجنائي على مدى سرعة و دقة البحث في مسرح الجريمة و هو الأمر الذي يحدد ما إذا كان في الإمكان التعرف على الفاعل، أم أنه سيظل مجهولا، كما أن الإجراءات التي تتخذها الشرطة العلمية في هذه المرحلة الحيوية تعد عاملا هاما في مدى نجاح القضية فيما بعد أمام الهيئات القضائية. و بعد التحفظ على مسرح الجريمة و حمايته و المحافظة عليه و تصويره تأتي مرحلة معاينته بحثا عن الآثار الجنائية ليتم رفعها [2] ، لذلك نتطرق في هذا المطلب إلى فروع ثلاثة حيث ندرس أولا البحث عن الآثار الجنائية، ثم ثانيا رفعها ، و أخيرا تحريزها ثم إرسالها إلى مخابر الشرطة العلمية ليتم فحصها .

**الفرع الأول : البحث عن الآثار الجنائية**

هنالك قول مشهور لعالم الجريمة الفرنسي البروفسور إيدموند لوكارد و هو واحد من أعظم العلماء الجنائيين في القرن العشرين يقول فيه :" إن كل إنسان يترك آثارا بمسرح الجريمة، و عندما يحاول هذا الإنسان أن يبدل هذه الآثار عمدا فإنه يقع في المتاعب "[3] ، و من هنا فإن البحث عن الأثر الجنائي يقتضي المعاينة الدقيقة لمسرح الجريمة ، و هذا لإعادة بناء الأحداث و تسلسلها و بيان طريقة ارتكاب الجاني للجريمة و كيفية دخوله ، و الأدوات التي استخدمها في تنفيذها، و منه كشف الآثار المتخلفة عن هذه الجريمة التي تصير دليلا ضده فيما بعد .

يجب أن يكون فريق خبراء مسرح الجريمة متفطنين لعدم ترك أي جهة من مكان الحادث دون فحص، أو إغفالهم لأثر قد يرونه تافها إلا أنه قد يرقى إلى مرتبة الدليل الذي يكشف عن هوية الجاني فيما بعد، و عليهم توخي الحذر أثناء عملية البحث عن الآثار المادية حتى لا تتلف، لذلك هيأت مصلحة الوسائل و التجهيزات التابعة للشرطة العلمية لباسا خاصا لخبراء مسرح الجريمة يتمثل في البدلة البيضاء إضافة إلى القفازات و كذا أحذية مرنة لا تتأثر بها الأرضية عند السير بها ، و هذا حتى لا تحطم أو تمحي الآثار المادية المتواجدة على الأرضية كبقع الدم ، آثار الأقدام أو غيرها [4] .

---

[1] . هشام عبد الحميد فرج : نفس المرجع ص 107 . 108 .

. خربوش فوزية : "**الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة**"، المرجع السابق ص 37 . 38 .

[2] . خلف الله عبد العزيز: "**إجراءات البحث الفني و التقني بمسرح الجريمة** "، المرجع السابق ص 13 .

[3] . "**أساليب الجريمة و مؤسسات التحقيق الجنائية العالمية** "، المرجع السابق ص 287 .

[4] . أحمد عبد اللطيف الفقي : "**الشرطة و حقوق ضحايا الجريمة** "، المرجع السابق ص 67 .

على الخبراء تحديد نقطة البداية في معاينتهم لمسرح الجريمة حيث يتحركون منها في اتجاه واحد لمعاينة الجوانب الأخرى ثم يعودون إلى نقطة البداية ، و من ثم وجب عليه توضيح الطريق المؤدي إليه و كيفية دخوله حتى يشرع في البحث عن الأثر الجنائي، و عليهم إجراء بحث شامل حتى للمواقع المحيطة بمسرح الجريمة، و إن تطلب ذلك الإستعانة بعدد أكبر من التقنيين لإنجاز العمل بدقة و سرعة [1] .

وتتعدد طرق البحث عن الأثر الجنائي ، فقد ينتهج خبراء مسرح الجريمة الطريقة الطولية في البحث، حيث يبدأ الخبير بالتحرك من أحد أركان مسرح الحادث طوليا، و عند وصوله إلى الجدار المواجه يأخذ خطوة جانبية ، ثم يعود عكس الإتجاه موازيا لطريق الذهاب، و يكرر ذلك في المكان حتى الإنتهاء من فحصه بالكامل .

كما قد تستخدم الطريقة الدائرية أو الحلزونية بكفاءة في مسرح الحادث الصغير، حيث يبدأ الخبراء الفنيون البحث من المحيط الخارجي، ليتحركوا بعدها بشكل دائري إلى حين نهاية المكان، ثم يأخذون خطوة جانبية و يستمرون في الدوران حتى يصلون في الأخير إلى مركز مسرح الحادث . كما توجد طريقة أخرى هي طريقة العجلة، حيث يتجمع الخبراء في مركز المسرح، ثم يتحركون قطريا للخارج ، لكن من عيوب هذه الطريقة سهولة إفساد الآثار من خلال التحرك فوقها .

كما يتم البحث عن الآثار المادية بمسرح الجريمة بانتهاج طريقة الشبكة وتسمى كذلك الطريقة الطولية العرضية، حيث تستخدم هذه الطريقة لتغطية مسرح جريمة واسع و كبير ، حيث يتحرك أحد الخبراء طوليا و يتحرك آخر عرضيا و هذا لتغطية نفس المنطقة مرتين.

كما توجد طريقة أخرى و هي المعمول بها بكثرة في المواقع الداخلية، حيث يتم تقسيم مسرح الجريمة إلى مربعات أو قطاعات، و يتم فحص كل مربع أو قطاع عن طريق محقق واحد [2] .

و مهما كانت الطريقة المستعملة ، فإن البحث عن الآثار الجنائية يبدأ أولا على الأرض نظرا لتساقط معظم الآثار عليها ، بعدها يتم الإنتقال إلى الأماكن الأعلى فالأعلى دون أن يهمل الخبراء أن لكل جريمة خصوصياتها و آثار معينة خاصة بها ، فمثلا في جريمة القتل بسلاح ناري فعلى فريق مسرح الجريمة التركيز في البحث على أهم أثر و هو الظرف أو المقذوف ، مع تحديد المسافة التي انطلقت منها و اتجاهها ، في حين أنه في جريمة التفجير على خبراء الشرطة العلمية جمع بقايا القنبلة المتفجرة لمعرفة المادة التي أدت إلى التفجير ، إضافة إلى البحث عن آثار قد توصل إلى القائم بهذا التفجير [3].

---

[1] . خلف الله عبد العزيز: المرجع أعلاه ص 13 .

[2] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص من 119 إلى 123 .

[3] . خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 38 . 39 .
. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 120 .

**الفرع الثاني : رفع الآثار الجنائية**

إن الطريقة المثلى لجمع و تغليف الأثر تمهيدا لنقله إلى المختبر الجنائي تختلف باختلاف نوع الأثر، ومهما كان نوعه فإن الحصول على كمية كبيرة منه تزيد من حاجة التحليل بطريقة أفضل إلا عند استحالة تواجد كمية أكبر منه بمسرح الجريمة، و تنقسم بذلك الآثار المادية من حيث ظهورها بمسرح الجريمة إلى آثار ظاهرة و أخرى خفية .

**أولا : رفع الآثار الظاهرة**

الآثار الظاهرة هي التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة دون الحاجة على مواد محفزة أو وسائل فنية لإظهارها ، مثل سلاح الجريمة كالمسدس أو الخنجر ، أو الأظرفة النارية الفارغة ، أو المقذوفات النارية و كذلك المحررات أو الرسائل ، الملابس ... إلخ . و يتم رفع هذه الآثار بواسطة الإلتقاط اليدوي، فمثلا المسدس المستخدم في ارتكاب الجريمة يتم رفعه بحذر حتى لا تتخلف عليه أية بصمات أخرى غير بصمات الجاني و ذلك بمسكه من نهاية ماسورته و أسفل مقبضه و ذلك بواسطة يد مرتدية قفاز مع سد فوهته بقطن للحفاظ على رائحة البارود ، و يعتبر رفع السلاح عن طريق إدخال قلم رصاص في مقدمة الماسورة للمحافظة على البصمات أسلوبا خاطئا قد يؤدي إلى تغيير العلامات المميزة للماسورة من الداخل عند عمل تجربة الإطلاق لهذا السلاح مما قد يؤدي إلى نتائج خاطئة عند المقارنة بالمقذوف المعثور عليه بمسرح الجريمة أو المستخرج من الجثة، و على الخبير الفني الحرص على عدم محاولة تفريغ السلاح من الذخيرة مع تسجيل مكان تواجده و حالته و كذا البحث عن إمكانية وجود آثار بصمات أو دم عليه [1] ، و تتخذ نفس الإجراءات مع الأشياء الأخرى المتشابهة كالآلات المختلفة .

أما إذا كان الأثر صغير الحجم نوعا ما فيستحسن رفعه بواسطة ملقاط دون أن يتعرض لأي ضغط يمكن أن يحدث فيه أثرا جديدا و مثال ذلك الشعر ، حيث ترفع الشعرة بواسطة ملقاط غير مسنن أو شريط لاصق ثم توضع مفرودة في ورقة تطوى فوق بعضها لتوضع في ظرف، و تعتبر الأماكن الأكثر احتمالا للعثور على الشعر بها هي يد المجني عليه و خاصة تحت أظافره ، و كذا ملابسه وجسده و في المنطقة التناسلية في الجرائم الجنسية ، كما نجده بكثرة في مقدمة الكراسي بالسيارة لأنها الموضع الذي يتكئ عليه الرأس . و يفضل دائما في القضايا الجنائية الحصول على عينات من شعر الجثة قبل دفنها ﴿ *حوالي 30 إلى 40 شعرة* ﴾، و يتم الحصول على عينات الشعر عن طريق الإقتلاع ﴿ *النتف* ﴾ للحفاظ على بصيلات الشعر ، بعدها يتم تجفيفها في الهواء العادي .[2]

---

[1] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي** "، المرجع السابق ص 162 . 163 .

. "**www. Al-akhbar .com**" . كيف تدار التحقيقات بمسرح الجريمة ، المرجع السابق .

[2] . خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 39 .

. هشام عبد الحميد فرج : المرجع أعلاه ص 133 .

و توجد عدة طرق أخرى لجمع الآثار الظاهرة تختلف باختلاف الأثر في حد ذاته من حيث حجمه و نوعه . فإذا كان هذا الأثر عبارة عن بقايا زجاج ، فيتم تجميعه باستخدام طريقة الكنس مع مراعاة أن تكون الفرشاة المستخدمة نظيفة ، و تستخدم في جمع أثر لمرة واحدة لمنع تلوث باقي الآثار.

أما بالنسبة لطبعات الأقدام أو الأحذية أو إطارات السيارات فلها تقنيات خاصة لرفعها كتقنية الجبس و القالب ، نتطرق إليها بأكثر تفاصيل عندما ندرس هذه الآثار في الفصل الثالث . و تعد كذلك آثار البقع الدموية من أهم الآثار التي يمكن العثور عليها بمسرح الجريمة ، فإذا وجدت البقعة جافة فيتم الحصول عليها بواسطة الكشط بوسيلة جراحية معقمة أو بواسطة كمادة مساحتها تتناسب مع حجم البقعة و هذا لتفادي انتشار البقعة و تكون الكمادة مبللة بماء معقم ، أما إذا كانت البقعة الدموية سائلة و كانت صغيرة هنا يتم استعمال الطريقة السالفة الذكر و لكن بعد تجفيفها بواسطة مجفف ، في حين إذا كانت البقعة كبيرة يتم رفعها بواسطة حقنة صغيرة معقمة مع وضع الدم المرفوع في قنينة بها مادة مقاومة للتجلط [1].

**<u>ثانيا : رفع الآثار الخفية</u>**

يتم الكشف عن هذه الآثار عن طريق معرفة نوع و طبيعة الجريمة فهي التي تحدد لنا أماكن وجودها و نوعها . فإذا كان الحادث قتلا و قام الجاني بغسل أرضية المكان من دم القتيل أو إذا كانت الحادثة سطوا و تركت بصمات الأصابع على باب الخزانة فيم في هذه الحالة الإستعانة ببعض الأجهزة الضرورية كالميكروسكوب و العدسات المقربة و الأشعة بمختلف أنواعها و كذا بعض المواد الكيميائية للكشف عن تلك الآثار في الأماكن التي يحتمل وجودها فيها من أجل رفعها [2].

و من أمثلة الآثار الخفية آثار السائل المنوي حيث يتم استعمال إما حزمة ضوئية أحادية اللون للبحث عنه أو تسليط الأشعة فوق البنفسجية كون أن لهذه البقع خاصية التوهج عند تسليط هذا النوع من الأشعة عليها ، و إذا وجدت هذه البقع على ملابس مثلا فيتم تجفيفها و حفظها في أكياس من ورق أو أغلفة كبيرة الحجم. أما إذا وجدت على جسم ثابت فيتم إتباع الطريقة السابقة الخاصة برفع بقع الدم الجافة [3].

---

[1]. عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لحان فيصل : "**منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية**" ، أشغال الملتقى الوطني حول الطب الشرعي القضائي. الواقع الآفاق. المرجع السابق ص من 73 إلى 78 .

[2]. خربوش فوزية : " **الأدلة العلمية و دورها في إثبات الجريمة** "، المرجع السابق ص 40 .

[3]. عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لحان فيصل : "**منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية** "، المرجع السابق 74 .

. عبد الفتاح مراد : " **التحقيق الجنائي الفني و البحث الجنائي**"، المرجع السابق 118 . 119 .

. لالو رابح : " **أدلة الإثبات الجزائية** "، المرجع السابق ص 99 .

و لعل أهم أثر خفي يتركه الجاني بمسرح الجريمة هي بصماته و التي تحتاج رؤيتها بدقة إلى وسائل أخرى كالأشعة بمختلف أنواعها و كذا المساحيق مثل مسحوق الأنثيراسين و مسحوق نترات الفضة و غيرها ، و يتطلب رفعها تقنيات..

وتعد آثار اللعاب من البقع الخفية التي لا تراها العين المجردة ، و تتركز هذه البقع على فوهة القارورات و الكؤوس ، حيث يفضل إرسالها مباشرة إلى المخبر العلمي مع أخذ الإحتياطات اللازمة وذلك بوضعها داخل صندوق و تفادي لمس عنق القارورات و الكؤوس ، و في حالة صعوبة إفراغ القارورات الزجاجية من محتواها فالأفضل إرسالها إلى المخبر بحذر بإبقائها أفقية و ذلك لتفادي الإتصال بين عنق الزجاجة و السائل ، أما القارورات البلاستيكية المملوءة فيتم إحداث فتحة في الأسفل لتفريغها من محتواها . كما تعد العضة الآدمية على الجثة مصدرا هاما للإفرازات اللعابية و يتم رفع العينة بمسح منطقة العضة بضمادة مبللة لعرضها على التحليل المخبري [1].

**<u>الفرع الثالث</u> : <u>تحريز الآثار الجنائية و إرسالها إلى المخابر</u>**

بعد عملية رفع الآثار الجنائية من على مسرح الجريمة تأتي مرحلة تحريزها ، أي وضعها في حرز يناسب حالها حتى ترسل إلى مخابر الشرطة العلمية ليتم فحصها، و يجب أن تتم عملية تحريزها بطريقة لا تعرضها للكسر أو التلف أو التلون مما يفسد قيمتها كأدلة، وتختلف عملية التحريز باختلاف طبيعة الأثر و حجمه كما سنبينه فيما يلي:

- إن الأكياس التي ينبغي أن تحفظ فيها الأدلة مصنوعة من " البوليتين " يقفلها سداد لاصق ، يظهر الختم كلمة باطل إذا تم التلاعب به ، أما الأكياس الورقية البنية اللون فتستعمل لحفظ العينات التي تفسد و تتفسخ إذا وضعت في أكياس البوليتين كما أن الأكياس الورقية هي المفضلة في غالب الأحيان للسماح بحركية الهواء داخلها و من ثم بقاء العينات جافة .
- يتم حفظ الآثار الصغيرة مثل الشعر و الألياف في ورقة مطوية ، ثم توضع في ظرف ورقي
- و هذا يؤدي إلى سهولة التعرف على الأثر الموجود بالورقة بدلا من البحث في كامل الظرف على أثر ضئيل تصعب رؤيته .
- العينات البيولوجية و القابلة للإنتان ﴿دم ، سائل جسماني﴾ أو أجسام ملطخة ﴿ سكين ، قطع
- قماش بها دماء ﴾ لابد من حفظها في وعاء سميك مقاوم لعبور الماء ، و مقاوم للإنكسار
- و الثقوب مع وضع ملصقة عليه بها عبارة تحذيرية " **خطر إنتاني** "[2].

[1] . عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لمحان فيصل : المرجع السابق ص 74 . 75 .

[2] . نفس المرجع ص 76 .

. "www. Al-akhbar .com" . كيف تدار التحقيقات بمسرح الجريمة ، المرجع السابق .

. هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 166 .

- يتم تحريز الأسلحة النارية في كيس قماش بالنسبة للأسلحة طويلة الماسورة ، أما الأسلحة قصيرة الماسورة فيتم حفظها في ظرف ورقي .

- تستعمل أكياس النايلون لتحريز أنقاض النيران التي كان قد احتكت بالمتفجرات ، و ينبغي أن تقفل من الأعلى بشريط بلاستيكي أو شريط لاصق أو بسلك لتأمين ختم محكم الإقفال[1] .

و تحرز الآثار السابقة منفصلة عن بعضها و في مكان مناسب يضمن حفظها وسلامتها من أي طمس ، كون أن الأثر السائب قد يحدث عنه تلوث للآثار الأخرى في حالة الجمع بينها ، و عند وضع الأثر داخل الحرز الملائم تكتب بيانات خاصة به حول نوع الأثر ، مكان الحصول عليه ، وقت و تاريخ جمع الأثر مع تحديد وقت تحريزه ، نوع الجريمة ، تاريخ و مكان حدوثها ، اسم الخبير القائم بتحريز الأثر و توقيعه ، رقم القضية و تحديد جهة الإرسال ، و أخيرا الرقم التسلسلي للحرز . بعدها يتم قفل الحرز بالرصاص المختوم مع سلك أو الشمع الأحمر المختوم مع خيط ، و تثبت بطاقة الحرز المحتوية على البيانات في السلك أو الخيط ، كما يتم كتابة استمارة التحليل للحرز موجهة للمخبر العلمي تتضمن بيانات وافية بقدر الإمكان عن القضية لتسهيل عمل الخبراء مع تحديد نقاط الإستفسار المطلوب الإجابة عنها [2].

خاتمة:

و في الأخير يتم نقل الأحراز التي تحتوي على الآثار الجنائية إلى مخابر الشرطة العلمية في أقرب الآجال مع مراعاة عدم تعرضها إلى الحرارة العالية أو إلى التقلبات المفاجئة لدرجة الحرارة و عند وصولها يتم حفظها حسب شروط سلسلة التبريد و خاصية و طبيعة كل أثر ، و لابد من التذكير بضرورة التقيد بالشرعية الإجرائية أثناء التحريات الأولية حيث لابد من تحرير ثلاث تسخيرات من طرف وكيل الجهورية الأولى لمعاينة مسرح الجريمة بغية رفع الآثار الجنائية، و الثانية خاصة بنقل وحفظ العينات السالفة الذكر و الأخيرة خاصة بمهمة إجراء التحاليل بمخابر الشرطة العلمية[3].

و بعد إرسال الآثار إلى المخابر الجنائية تتم عملية الفحص و التمحيص حيث يتحول الأثر الجنائي إلى المرحلة التي سيصبح فيها دليلا .

---

[1] . "www. Al-akhbar .com" ، المرجع السابق .

[2] . هشام عبد الحميد فرج : "**معاينة مسرح الجريمة لأعضاء القضاء و النيابة و المحاماة و الشرطة و الطب الشرعي**"، المرجع السابق ص 167 . 168 .

[3] . عثماني عبد الكريم ، بن لطرش طارق و لمحان فيصل : "**منهجية أخذ عينات من مسرح الجريمة للبحث عن البصمة الوراثية**"، المرجع السابق ص 77 . 78 .